الثورة Friday: 19 Jomada al-ola 1434 > 29 March > Issue No. 17662

من أجل تكامل الخدمات المصرفية لتحقيق التنمية المستدامة في اليمن:

توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)وبنك الأمل للتمويل الأصغر

القعيطي :هدفنا خدمة المناطق الريفية والمزارعين وإيصال الخدمات المالية إلى المناطق المحرومة

أحمد الطيار

وقع بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك وبنك الأمل للتمويل الأصغر أمس بصنعاء على اتفاقية شراكة استراتيجية وتكامل مصرفي تعد الأولى في السوق اليمنية .

ووقع الاتفاقية كل من رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك) منصر القعيطي والمدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر محمد صالح اللاعي .

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين البنكين في شتى المجالات واستخدام كلا البنكين للبنية التحتية المتوفرة للآخر لتسهيل خدمة الفئات المستهدفة لكل منهما واستخدام فروع بنك الأمل كنقاط خدمة لبنك التسليف كاك بنك واستخدام فروع ومكاتب كاك بنك كنقاط خدمة لبنك الأمل للتمويل الأصغر .

كما تقضي الاتفاقية بالدخول في استثمارات مالية مشتركة لخدمة المناطق الريفية والمزارعين وإيصال الخدمات المالية إلى مناطق حرمت من الخدمات المالية طيلة عقود مضت، وتقديم خدمة إصدار البطاقات الإلكترونية لعملاء بنك الأمل للتمويل الأصغر وإدخال خدمة حوالات السريع إلى كافة فروع بنك الأمل تمهيدا لتوسيع مجالات التعاون المشترك.

وفي حفل التوقيع أكد الأخ منصر القعيطي رئيس مجلس إدارة كاك بنك أن الاتفاقية تمثل تكاملاً وشراكة بين البنكين وهذه الشراكة تحدث لأول مرة في القطاع المصرفي وفي قطاع التمويل الأصغر في اليمن.

مضيفا : إن هذه الشراكة نابعة من نضج الإدارتين في التفكير لتقديم خدمة مالية مستدامة بتكاليف منخفضة ،فهي شراكة تقوم على المصالح المشتركة لتحقيق أهداف المؤسستين لتقديم الخدمات المالية الشاملة للجمهور في المناطق الحضرية وإيصال الخدمات المالية الميكروية إلى المناطق الريفية وتبادل الخبرات الفنية بين المؤسستين.

> اللاعي : سنوسع خدمات التمويل الأصغر لتشمل جميع اليمنيين

مؤكدا اهتمام بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك بقيام شراكة مع بنك الأمل للتمويل الأصغر نافذة الفقراء في اليمن باعتباره من رواد العمل في التمويل الأصغر في المنطقة العربية كما أشارت التقارير الدولية في هذا المجال.

وقال القعيطي: إن بنك الأمل يعد واحدا من أنجح خمسة بنوك في المنطقة ضمن تجربته الرائدة والدخول في شراكة معه تعد رسالة واضحة وتأكيدا من كاك بنك على المساهمة في تحقيق التنمية في اليمن فهذه الشراكة تستهدف التنمية الاقتصادية والمجتمعية للشعب اليمني .

مشيرا إلى أن الاتفاقية ستجعل كاك بنك يتواجد في 20 فرعا لبنك الأمل ويتمكن من تقديم الخدمة لأكثر من 75 الف عميل هم عملاء بنك الأمل للتمويل الأصغر ،وستتيح الاتفاقية مجال التواجد لكاك بنك التواجد في قطاعات لم تكن تصلها ويسهم في تنمية القطاع المصرفي اليمني.

من جانبه قال محمد اللاعي المديري التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر: إن بنك الأمل يفتخر بإنجاز هذه الاتفاقية التي ستقيم شراكة استراتيجية بين البنكين لخدمة الجمهور اليمني كافة باعتبار التمويل الأصغر يستهدف الجمهور العادي بتمويلاته التنموية في المقام الأول .

وأضاف: إن الشراكة بين بنك الأمل وكاك بنك المصرف العريق في اليمن والذي يعتبر من اكبر البنوك اليمنية تعتبر فرصة حقيقية لبنك الأمل في الاستفادة من تجارب وإمكانيات كاك بنك .

وأضاف: الاتفاقية ستعطي ميزة تجعل من بنك الأمل الأول في المنطقة العربية من حيث تكامل الخدمات المصرفية فيه وبالتالي سيمكن كل اليمنيين من الحق في الحصول على الخدمات المصرفية ،حيث يحق للفقراء قبل الأغنياء استخدام الخدمات المالية التي يقدمها البنكان.

لافتا إلى أن بنك الأمل يخطط لرفع عملائه ومستفيديه خلال الخمس السنوات القادمة إلى 5 ملايين عميل وهذا ما سيجعل كاك بنك البنك الاجتماعي الأول في اليمن عبر تكامل خدماته مع خدمات بنك الأمل في خدمات المنشآت الصغيرة والأصغر .

كما أوضح المدير التنفيذي لكاك بنك احمد المضواحي أن الاتفاقية ستتم ترجمتها قريبا على ارض الواقع وستمكن البنكين من بناء وإنتاج خدمات مصرفية راقية ومتعددة لعملاء التمويل الأصغر وستسهم في التنمية اليمنية بشكل فعال .

وأشار صالح الباشا نائب المدير للعمليات المصرفية إلى أن البنكين سيقدمان من خلال عملهما الاستراتيجي حزمة من الخدمات المصرفية لخدمة المواطن اليمني في أماكن عدة وستتيح الاتفاقية استخدام قدرة البنكين لخدمة القطاع التنموي في اليمن .مؤكدا استخدام تقنية حديثة لأول مرة في اليمن في العمل المصرفي وفقا لهذه الاتفاقية.

تصوير / ناجي السماوي

بيع أذون خزانة بـ 750,82 مليار ريال

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (783).

وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ 000.000.750.82 ريال.

كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (91)، (182) و(364) (16.70%)، (16.57%)، (16.51%) على التوالي.

وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

تدريب 100 شاب وشابة على برامج المشاريع الصغيرة

المكلا/سبأ

اختتم بمدينة المكلا أمس برنامج تدريب منح دبلوم إدارة المشاريع الصغيرة(بيزنس إيدج) التابع لمؤسسة التمويل الدولية بتمويل من قبل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية حيث نفذ (سييدز) للتعليم بمشاركة 100 متدرب ومتدربة من الشباب والشابات خريجي الجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد الفنية والمهنية والتقنية.

وفي الاختتام أكد وكيل محافظة حضرموت المساعد لشؤون مديريات الساحل ناصر سالم بلبحيث أهمية إقامة مثل هذه الدورات والبرامج التي تطور وتكسب الشباب مهارات حديثة تساعدهم في تنمية مشاريعهم وتطويرها نحو الأفضل. داعياً المتخرجين في البرنامج إلى استغلال إدارة الوقت وعدم اتباع أسلوب التقليد والتكرار عند إنشاء المشروع، مشيرا إلى أهمية المشاريع الصغيرة والتي حققت نجاحات كبيرة في عدد من الدول.

وحث المشاركين على الاستفادة من البرنامج وعكس ذلك على الواقع العملي في مشاريعهم الصغيرة وذلك من خلال البحث عن مصدر يمول تلك المشاريع منها بنك الامل وغيرها من الجهات التي تسهم في دعم المشاريع الصغيرة، مبديا استعداد السلطة المحلية بالمحافظة تقديم كافة التسهيلات لانجاح مخرجات البرنامج.

واستعرضت ضابطة مشروع برنامج (بيزنس آيدج) في الوكالة رانيا المعمري أهداف البرنامج والذي يهدف إلى تمكين الشباب من إدارة مشاريعهم الصغيرة بفاعلية. مشيرة إلى أن البرنامج سيستقبل 3000 متدرب في صنعاء وعدن وتعز والمكلا وسيئون.

حضر حفل الاختتام رئيس لجنة الخدمات بمحلي مديرية مدينة المكلا عبدالله أحمد بن هامل.

الصندوق الاجتماعي يدشن برنامج النقد مقابل العمل بمديرية المخا بتعز

،،تعز/سبأ

دشن الصندوق الاجتماعي للتنمية بمديرية المخا بمحافظة تعز أمس مشروع برنامج النقد مقابل العمل بفعالية خطابية وفنية.

ويهدف المشروع الذي يستمر سبعة أشهر تحسين الوضع المعيشي للأسر الفقيرة من خلال توفير فرص عمل مؤقتة مقابل اجر مادي، حيث بلغ عدد الأسر الفقيرة المستفيدة من البرنامج بالمنطقة 420 أسرة فقيرة بتكلفة اجمالية قدرها 23 مليونا و220 الف ريال.

وفي التدشين اشار أمين عام المجلس المحلي لمديرية المخا قاسم الانسي إلى الدورالهام الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية في تغيير الواقع المعيشي لسكان العزلة ومديرية المخا بشكل عام وذلك من خلال تمكين السلطة المحلية بالمشاركة في برنامج النقد مقابل العمل.

وأكد حاجة المديرية إلى تنمية حقيقية وبرنامج تشغيل الأيادي العاملة للحد من البطالة ومكافحة الفقر وتوفير فرص عمل ذاتية بمشاركة مجتمعية وتشجيعهم على الاعتماد على الذات من خلال المشاريع الصغيرة والأصغر.

من جانبه اشار مدير برنامج النقد مقابل العمل بالصندوق الاجتماعي عبدالجليل الشميرى ،الى سعى البرنامج في توفير فرص عمل مؤقته للأسر الفقيرة والمعوزة تساعدها على العمل وتنمية قدراتها الذاتية وتحفيزها على العمل والإنتاج.

بدوره اشار ممثل بنك الأمل للتمويل الأصغر بالمحافظة احمد الأثوري إلى أن البنك سيقوم بإقراض الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل العمل قروضا ميسرة صغيرة تساعدهم على تنمية اعمالهم الذاتية المدرة للدخل.

أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني

رمز العملة	وصف العملة	شراء	بيع
USD	دولار أمريكي	214.87	214.91
GBP	جنيه إسترليني	324.79	324.85
EUR	اليورو	281.02	281.07
SAR	ريال سعودي	57.14	57.15
KWD	دينار كويتي	756.19	756.33
AED	درهم إماراتي	58.5	58.51
EGP	جنيه مصري	31.69	31.69
BHD	دينار بحريني	569.95	570.05
QAR	ريال قطري	59.02	59.03
JOD	دينار اردني	303.51	303.57
OMR	ريال عماني	558.1	558.21
CHF	فرنك سويسري	228.87	228.91
SEK	كرون سويدي	33.6	33.61
JPY	ين ياباني	2.254906	2.255325

الانتحار الاقتصادي والخلط في المفاهيم من قبل مصلحة الضرائب

د/عبدالكريم أحمد عاطف

> تناولت جريدة الثورة موضوع الاستثمار في عدة مقالات كتبها الأخ أحمد غالب رئيس مصلحة الضرائب بعناوين متعددة منها "عملية جراحية كبيرة للاقتصاد، انتحار اقتصادي" وكلها تتصل بالاستثمار وما يرتبط به، ولعله أبدى تشاؤمه بصورة تتناقض مع المفاهيم الاقتصادية أي أن مفهوم الانتحار الاقتصادي لا يتفق ومفهوم النسبية الذي تخضع له كل العلوم الاجتماعية بما فيها علم الاقتصاد،كون هذا المفهوم مرتبطا بالعلاقات السببية بين العلوم الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، اما الانتحار فهو مفهوم مطلق ومعناه الفناء والموت وهنا تظهر المبالغة والخلط في المفاهيم أي أن رئيس مصلحة الضرائب خرج عن المفاهيم الاقتصادية والمالية والنقدية المتصلة بموضوع الاستثمار كون هذه المفاهيم معمول بها في كل بلدان العالم بعد أن اثبتت التجارب صحة الفروض العلمية التي قامت عليها وتعممت كنظريات علمية تتنافس على تطبيقها بلدان العالم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات وظروف كل بلد على حده، أي أن كل بلدان العالم دون استثناء لم تخرج عن أسس تلك المفاهيم أو المحددات ولعل خير مثال على ذلك نجاح التجربة في جمهورية الصين الشعبية.. ذات التوجه الاشتراكي والتي حققت طفرة اقتصادية من خلال تهيئة مناخ الاستثمار واحتل اقتصادها المرتبة الثانية على مستوى العالم في عام 2012م متجاوزة بذلك اليابان، ويرجع الأمر فيما تحقق إلى تهيئة مناخ الاستثمار ويمكننا الإشارة إلى أهم هذه المحددات وأهم المؤشرات للاقتصاد الصيني، ثم نضع بعض التساؤلات التي تبحث عن الإجابة وذلك فيما يلي:

أولا: محددات مناخ الاستثمار في الصين:

-1 إن هذه الدولة تنافس على المركز الأول عالمياً في البنية الأساسية من شبكة طرق وطاقة كهربائية وموانئ برية وجوية وشبكة اتصالات ومواصلات وتكنولوجيا معلوماتية وموارد بشرية ذات خبرة عالمية وبأدنى الأسعار مقارنة بغيرها من البلدان.

-2 تتمتع باستقرار اقتصادي على مدى عقود، وتقدم الكثير من الحوافز والمزايا المالية وغيرها من التسهيلات المقدمة للمستثمرين مما جعل الصين الدولة الثانية عالمياً في جذب الاستثمارات، وتحولت إلى الورشة العالمية الأولى في الإنتاج الصناعي، وأكبر سوق لبيع المنتجات وللحصول على القروض.

-3 تتمتع الصين بالبنية التشريعية المحفزة للاستثمار المتزامن من قضاء نزيه وعادل وبالتبعية استقرار أمني واجتماعية.

ثانيا: ما تحقق في أهم المؤشرة الاقتصادية

-1 للأسباب والمحددات المشار إليها وغيرها فإن الدراسات الاقتصادية لأهم المؤشرات والتي وردت تحت عنوان " حقائق وأرقام" الصادرة في عام 2012م، لأحد مراكز الدراسات الاقتصادية الصينية ... تشير إلى أنه بلغ عدد الشركات الأجنبية في الصين 700 ألف شركة، وأنه بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية ترليون دولار، وبلغ عدد العاملين في الشركات الأجنبية 45 مليون عامل، وأن نسبة الضرائب من الشركات الأجنبية بلغ 30% من إجمالي الضرائب، وان نسبة الصادرات من الشركات الأجنبية تمثل 56% من إجمالي الصادرات الصينية، وأن نسبة وارداتها 55% من إجمالي الواردات، وبلغت قيمة الصادرات الصينية في عام 2011م 3 ترليون دولار أي أنها الأولى في العالم، وان الاحتياطي النقدي تجاوز 2 ترليون دولار وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي لم نتناولها.

-2 هذه المؤشرات كفيلة بالإجابة على من يكتبون عن المفاهيم الاقتصادية والاستثمارية دون مراعاة لما يجري من منافسة عالمية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وما يترتب عليها من تعظيم العائد الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية في ظل العولمة، والحرية الاقتصادية.

ثالثا: تساؤلات تبحث عن إجابة:

في ضوء ما سبق تثار العديد من التساؤلات حول المقالات الاقتصادية التي أوردتها جريدة الثورة باسم الأخ أحمد غالب والتي تفتقر إلى الموضوعية.

ولعل من أهم هذه التساؤلات ما يلي:

-1 هل يقصد أن تخفيض نسبة الضرائب على المشاريع الاستثمارية لفترة معينة سوف تلحق الضرر بالإيرادات؟ وهل من الممكن الحصول على مشاريع استثمارية بدون حوافز ضريبية ومالية؟ أي هل تستطيع اليمن أن تدخل المنافسة بدون تلك المزايا والحوافز أسوة بغيرها؟

-2 وهل يتجاهل ما سوف تحققه من عوائد مالية وغيرها من المدى المنظور؟

-3 أم أنه يقصد أن محددات الاستثمارات في اليمن من البنية الأساسية مثل شبكة الطرق والطاقة الكهربائية والمياه والموانئ وشبكة الاتصالات والمواصلات والأيدي العاملة الماهرة وتكنولوجيا المعلومات وسوق رأس المال والبنية التشريعية والقضاء العادل والاستقرار الأمني والاجتماعي كل هذه متوفرة وبالتالي فلا داعي لأي حوافز لجذب الاستثمارات؟

-4 أم أن الذاكرة خانتنا ولم نكن على اطلاع بما تتمتع به اليمن من مزايا نسبية عالية من المواد الخام بحيث لا يتطلب الأمر تقديم أي حوافز للمستثمرين وأن هذه المزايا كفيلة بجذب الاستثمارات؟

-5 هل يقصد أنه لا يترتب على المشاريع الاستثمارية أي موعد اقتصاد أو أي زيادة في القاعدة الضريبية في المدى المنظور وبالتالي لأن يكون هناك بزيادة في الإيرادات للدولة مستقبلا من مثل هذه المشاريع؟

-6 أم أنه يقصد أن مثل هذه المشاريع لا يترتب عليها أي إحلال محل الواردات أو أي زيادة في حجم الصادرات (وخاصة مصانع الحديد والاسمنت وغيرها) أو أي تزايد في النقد الأجنبي من خلال التأثير المباشر للصادرات على الميزان التجاري.

-7 ولعله يقصد أن معدل البطالة في اليمن صفر، وأن نسبة الفقر صفر، وبالتالي لا داعي للمشاريع الاستثمارية أو العمل على جذب الاستثمارات، طالما وأن اليمن بلغت درجة الرفاهية الاقتصادية التي تكون في غنى عن الاستثمار ولا تجعلها تقدم أي حوافز للاستثمار الأجنبي والمحلي أسوة ببلدان العالم؟

-8 وهناك الكثير من التساؤلات التي يتعذر تناولها في هذه المقالة، وكلها تبحث عن إجابة من كاتب المقالات (الانتحار الاقتصادي).

-9 أعتقد أن من أولويات مصلحة الضرائب هو البحث عن الضرائب المفقودة والتي تصل نسبتها إلى 80% من إجمالي الإيرادات الضريبية حسب اعترافاته في إحدى المقالات في صحيفة «الثورة» ، وطريقة للبحث عن تلك الأموال المفقودة هو تكليف فريق عمل لدراسة عينة عشوائية للمكلفين أو للأوعية الضريبية في أي موقع في الأمانة أو غيرها وعلى سبيل المثال شارع تعز- صنعاء وسوف يدرك حجم الوعاء الضريبي، أي كم المبالغ المستحقة للدولة على مستوى كل وعاء ضريبي، ما هي المبالغ التي تدفع وحجم المبالغ الموضوعة في السندات التي بيد المكلفين، وأنا على ثقة بأن النسبة المشار إليها ستخفض إلى أدنى حد من حجم الضرائب المفقودة.

> بعد أن اثبتت التجارب صحة الفروض العلمية التي قامت عليها وتعممت كنظريات علمية تتنافس على تطبيقها بلدان العالم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات وظروف كل بلد على حده، أي أن كل بلدان العالم دون استثناء لم تخرج عن أسس تلك المفاهيم أو المحددات ولعل خير مثال على ذلك نجاح التجربة في جمهورية الصين الشعبية..